أوضاع المؤسسة العمومية فى الجزائر ومراحل تسييرها

د. معمر داود(*)

نستطيع أن نتعرض هنا لكثير من العناصر الأساسية، التى من أهمها تحليل الظروف الاجتماعية والسياسية التى تتصل بغطاء الصناعة بالجزائر تحليلا سوسيولوچيا، ثم تبيان مراحل تسيير القطاع العام الصناعى فى فترة زمنية محددة، وما يتفرع عنهما من نقاط أخرى. ويمكننا عرض ذلك كله فيما يأتى:

أولا: الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للقطاع العام الصناعى

١ – القطاع العام الصناعى والبطالة:

كان الهدف من التصنيع هو إنشاء قاعدة اقتصادية متكاملة، وذلك فى عقد السبعينيات، لكى تخفف من حدة البطالة، وإيجاد حل لمشكلة التشغيل من الناحية الهيكلية. غير أن النتائج لم تكن فى مستوى الأهداف، وذلك لعدم استجابة الجهاز الصناعى الموجود لأهداف الاقتصاد المتكامل، إضافة إلى أن المؤسسات الوطنية أصبحت تعانى تفككا كبيرا فى الهيكلة المالية، وكذا فى مديونية دائمة؛ وهو مما أدى إلى ما يأتى:

أ – عجز ونقص فى الجهاز الإنتاجى.

ب – زيادات فى التكاليف، وتبذير فى الموارد.

ج – اللاتوازن الهيكلى داخليا وخارجيا.

---

* رئيس قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجى مختار، عنابة، الجزائر.

د – انتشار اقتصاد الريع [1] .

ونحن نعلم أن الجزائر تسعى إلى تبنى سياسة تنموية اقتصادية شاملة، من خلال تأميم الثروات الوطنية بصورة تدريجية، ومحاولة توجيه الاقتصاد لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية فى خلال فترة الاستقلال، سواء على مستوى وطنى أو عالمى. وقد عرف هذا الاقتصاد وضعا متدهورا جدا، كان له الأثر الكبير فى الوضع الاجتماعى للجزائريين، وهذا نتيجة لنقص الإنتاج من جهة، وارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى، وارتفاع فى احتياجات المجتمع كذلك، نتيجة قلة المؤسسات الصناعية، وصغر حجمها؛ "إذ كانت لا تتعدى ٣٣٠ مؤسسة عام ١٩٦٤م، وتستوعب ٣٠٠٠ عامل"[2]، أضف إلى ذلك زيادة النمو الديموغرافى، والطلب على العمل، مع ما قابل ذلك من انخفاض فى نسبة الاستثمارات فى القطاع الصناعى، حتى إن الشغل فى هذا القطاع يعد ضعيفا جدا ويقدر بنحو ١٥,٣٪ بالنسبة إلى السكان النشطين[3].

كما أن ارتفاع معدل الهجرة الداخلية أو الخارجية، سواء من الريف إلى المدن، أو عودة المهاجرين من الدول الشقيقة المجاورة، خاصة من المغرب وتونس، قد زاد الأمر تعقيدا. ومن ثم، كان له الأثر الكبير فى ارتفاع نسبة البطالة، وندرة مناصب الشغل، "فالبطالة قدرت عام ١٩٦٣م بنحو مليونين"[4]، بحيث لم تستطع الوحدات الصناعية القليلة والصغيرة امتصاصها؛ إذ كان نحو "٥٪ من هذه الوحدات لا توظف أكثر من ١٠٠ عامل"[5]. وبرغم كل هذه العراقيل؛ فإن القطاع الصناعى أسهم، وبشكل كبير، فى تلبية بعض الحاجات الاجتماعية.

إن حرص الدولة بعد الاستقلال على تحقيق التنمية المادية والاجتماعية هو ما فرض تدخلا أكثر، من أجل هيكلة الاقتصاد الوطنى وتوجيهه وفق الإدارة الوطنية للدولة، فكانت المؤسسات العمومية وسيلتها؛ إذ لعبت دورا

مهما فى التخفيف من حدة البطالة وإقامة الهياكل القاعدية الضرورية؛ كإنشاء الطرق والمساكن الاجتماعية، وحفر الآبار، ومد السكك الحديدية، وإنتاج الغاز والكهرباء إلخ... كما كان لهذه المؤسسات العمومية دور فى الميدان الاقتصادى، وكذا توفير السلع والخدمات التنموية الأساسية، كخفض التكلفة لذوى الدخل المحدود، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة تضخم أعباء الدولة لدعم التموين، وبعد ذلك عادت الكلمة لقطاع المحروقات الذى عد المورد الرئيسى لتمويل التنمية على جميع المستويات. لذلك ارتبط ازدهار القطاع العام بسبب حيوية قطاع المحروقات (النفط والغاز) المستخرجين عن طريق شركة عمومية، ساعد تسويقهما على تحقيق تراكم فى العملة الصعبة؛ وهو مما ساعد على شراء التجهيزات التكنولوجية اللازمة لبناء قطاع صناعى عام، من أجل تحسين الوضع السوسيواقتصادى.

ومن ذلك استيعاب مزيد من الأيدى العاملة، والقضاء بصورة تدريجية على البطالة؛ إذ أسهمت المؤسسات العمومية إسهاما فعالا ضد التبعية فى "إنتاج حوالى ٨٥٪ من المنتوجات الصناعية، وتوظيف حوالى ٨٠٪ من إجمالى القوة العاملة"[٦]، عن طريق الاستحداث المستمر لمناصب الشغل، وكذلك الإسهام فى زيادة الإنتاج، وتحسين مستوى معيشة العمال، برفع أجورهم، وترقيتهم، عن طريق الخدمات المقدمة إليهم، المتمثلة فى تحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية، والقضاء على الأمية، وغيرها؛ إذ فى هذا الصدد استحدث "حوالى ٧٠٪ من وظائف الشغل الصناعية الجديدة"[٧]، خصوصا فى المدن الكبرى للوطن؛ أى فى عواصم الولايات. كما أن هذا الارتفاع فى مستوى التشغيل استمر فى ميدان الصناعة؛ "إذ ارتفع من ٣٧٥٠٠٠ منصب عام ١٩٧٨م إلى ٥١٠٠٠٠ منصب عام ١٩٨٥م"[٨]. كما أن المؤسسات الصناعية كانت تضم حوالى ٣٦٥٠٠٠ عامل، منها شركة سوناطراك التى كانت تضم وحدها حوالى ١٠٠٠٠٠ عامل[٩].

وقد كان الهدف من كل ذلك هو توفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل، غير أن معظم المؤسسات استوعبت أعدادا هائلة من العمال، بسبب ما يأتى:

- التكنولوچيا العالية.
- التكوين والتأهيل.

وهذا مقارنة بنوعية التكنولوچيا والتصنيع؛ وهو مما أدى إلى حدوث سوء توزيع فى الموارد البشرية، وهذا يعود أيضا إلى عدم فعالية التسيير عموما، ومن ثم طرحت مشكلة مهمة تتصل بإنتاجية المؤسسات.

وإذا كانت المؤسسات العمومية فى حقيقة الأمر تحقق عجزا ماليا بسبب السياسة الاجتماعية التى تتبعها، والتى تغطيها خزينة الدولة من عائدات البترول المحققة؛ إذ إن الاقتصاد الوطنى يعتمد على هذه العائدات (عائدات المحروقات) بدون الأخذ فى الحسبان ما تحققه المؤسسات من إنتاج – فهذا فى حد ذاته أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية، ناهيك من انخفاض الواردات وعجز الدولة عن تمويل المؤسسات، وهذا يعود إلى ما ذكر سابقا عن عبء السياسة الاجتماعية المتبعة سابقا.(١٠)

كما أن تقلص الإيرادات الخارجية الذى ظهر جليا منذ سنة ١٩٨٦م، بيّن مدى الضعف الهيكلى الموجود فى اقتصاد الجزائر الوطنى، ومن ثم كانت الضرورة الملحة لإجراء بعض الإصلاحات التى يفترض أن تكون عميقة، كما ظهر جليا أن عملية تطبيق جملة فى الإصلاحات كانت هى الإطار القانونى والمسير للمؤسسات العمومية، وكذلك إعادة النظر فى المنظومة البنكية ابتداء من عام ١٩٨٨م، من أجل تحقيق ما يأتى:

- إدخال مبدأ الاستقلالية فى تسيير هذه المؤسسات أولا.

- رد الاعتبار بصورة تدريجية إلى آليات السوق، خاصة الأدوات الأساسية التى تنظم سير الأنشطة الاقتصادية[١١].

وعلى الرغم مما ذكر؛ فإن سياسة تكريس مناصب الشغل، والسعى لإبقاء معدل البطالة ثابتا، مع مراعاة النمو الديموغرافى الكبير، قد سجلت تضاعف عدد مناصب الشغل؛ إذ وصل معدل هذه المناصب "خلال الفترة ما بين (١٩٨٠ و١٩٨٤م) ١٨٠٠٠٠ منصب عمل سنويا[١٢]، ووصل عدد المناصب عام ٧١٠٠٠٠ منصب شغل سنويا، كان لقسم منها فى القطاع العام٨٦٪، وقد ارتفع عدد الأيدى العاملة المؤهلة من ٣٤٪ عام ١٩٨٠م إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٤م؛ والسبب هنا هو تفادى ارتفاع معدل البطالة، ولو على حساب المردود. غير أنه لم تحل المشكلة؛ لأن عدد العاطلين عن العمل ازداد بنحو ١١٧٠٠٠ فى عام ١٩٨٧م، و١١٢٠٠٠ فى عام ١٩٨٨م على التوالى، وبذلك وصل عدد العاطلين عن العمل مع بداية سنة ١٩٩٠م إلى نحو ١,٢ مليون؛ أى ٢٢٪ من عدد السكان النشطين[١٣].

وأمام هذا الوضع المتدهور شرعت الحكومات المتعاقبة فى تطبيق عدة مشاريع تهدف فى مجملها إلى إحياء الاقتصاد الوطنى وإنعاشه، محاولة الخروج من الأزمة، ومن ضمن هذه المشاريع التوجه نحو اقتصاد السوق، وبعث الاستثمار فى القطاعات المنتجة، وكذا تقرير إنشاء مندوبية تشغيل الشباب بهدف التخفيف من حدة البطالة، بحيث تم إيجاد ٩٠٠٠٠ منصب شغل، منها ٢٥٠٠٠ تدخل فى إطار مشاريع تشغيل الشباب التى يمولها صندوق تشغيل الشباب بقيمة مليار دينار جزائرى[١٤]، إضافة إلى القروض الأجنبية بالاعتماد على سياسة تقشفية.

وما دام خيار اقتصاد السوق قد تأكد؛ فإنه معين إذن تحديد دور الدولة فى اقتصاد يخضع لقانون السوق، مع مراعاة الأهداف المتمثلة فى فعالية عوامل

الإنتاج، وفعالية تدخلات الدولة. ويعترف للدولة فى اقتصاد السوق بأدوار أربعة هى:

- ضبط سير النشاط الاقتصادى.
- دور الحماية.
- دور الإنتاج.
- دور التنشيط[١٥].

وعلى بالرغم من ذلك كله ومن هذه المشاريع كلها؛ فإن الدولة لم تستطع الحد من المشاكل الاقتصادية، فلجأت إلى إعادة الجدولة، والاعتماد على الواردات؛ وهو مما زاد الوضع تعقيدا. فبرزت ظاهرة تسريح العمال نتيجة لعجز المؤسسات عن تسديد أجورهم، بسبب انخفاض المردودية والإنتاجية[١٦].

٢ – مشكلات القطاع العام الصناعى:

لقد كان الاهتمام بالبعد الإنسانى للعمال هو أحد الأهداف المسطرة التى كان القطاع العام يصبو إليها. ولذلك نجد أن النصوص التشريعية الجزائرية تمنح المؤسسات العمومية استقلالية مالية إضافة إلى التسيير، وذلك بمنحها صفة المنتج والمسير للعامل الجزائرى. وقد أكدت هذه النصوص ضرورة إشراك العمال فى التسيير، إلى جانب ممثلين عن الإدارة. وأدى ذلك إلى خلق ازدواجية، انتهت إلى بروز كثير من التصدعات والتوترات بسبب اختلاف المصالح، حالت دون السير الحسن لهذه المؤسسات. ويبقى أن نؤكد إشكالية التوفيق بين مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ؛ إذ لا تستطيع عمليا تجسيد مبدأ لامركزية اتخاذ القرارات على المستوى التنظيمى.

إن ما يبرر تراجع القطاع العام عن بلوغ أهدافه على المستوى التنظيمى، هو ذلك التناقض القائم بين ما يهدف إليه من خلال تشريعاته وقوانينه وقراراته النظرية من جهة، والصورة الواقعية التى أخذتها الأجزاء البنائية التنظيمية فى المؤسسات العمومية الجزائرية من جهة أخرى، نتيجة سوء التطبيق. وربما سترد إعادة الهيكلة فى المجال الصناعى الاعتبار للقطاع العمومى وتطهره إذا عددناه أساس النسيج الصناعى الوطنى. ويتمثل فى زيادة فعالية هذه المؤسسات، من خلال تسيير محدد تفرضه قواعد السوق. ولذلك فإنه لا مبرر أن تبقى المؤسسات العمومية التى لا يمكنها الاستمرار فى العمل إلا تحت قيادة فريق متمكن من علم الإدارة من جهة، والنظر إلى المحيط كذلك؛ لأنه يفرض نفسه وبإلحاح[١٧].

ونحن نعرف جيدا أن من أسباب ضعف القطاع العمومى ما يأتى:

أ- كبر حجم المؤسسات العمومية:

من حيث خدماتها ومهامها المختلفة، من إنتاج وتوزيع وبيع، كل هذا أدى إلى وجود خلل فى التوازن، فلم تحقق الفعالية المرجوة، ناهيك من بعض المهام الأخرى الخارجة عن نطاقها؛ كالنقل والسكن والتكوين. ومن ثم يجب أن تتخلى الدولة ما أمكن عن كثير من المؤسسات (إعادة هيكلتها والسعى إلى خوصصتها بصورة تدريجية ومنظمة).

على أن عملية الخوصصة هذه يجب أن تشتمل على الأنشطة المنافسة التى ستعود فى المستقبل إلى المبادرة الفردية الخاصة، هذا إذا أخذنا فى الحسبان أن تدخل الدولة فى هذه المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لم يعد هناك ما يبرره، ويجب أن تفك القيود فى هذا المجال[١٨]، لكن يمكن للدولة استرجاع رءوس الأموال المستثمرة فى القطاعات المختلفة، وعليها الانسحاب بصورة تدريجية ومنظمة وشفافة فى آن واحد[١٩].

ب – غياب ثقافة عمالية للعمال:

من المفروض أن تتسق ثقافة المجتمع، خصوصا المجتمع العمالى، مع ثقافة المؤسسة، ولابد من أن يحدث تغيير فى هذا المجال، وهذا قبل استيراد الآلات التكنولوجية مثلا؛ إذ نجد أن هناك صناعة راقية بدون أن تقابلها ثقافة أساسها المسئولية، وقبول المخاطرة، وكذلك السعى إلى بلوغ الأهداف المتمثلة فى الفعالية والجودة والنجاعة[٢٠].

ولاشك فى أن عملية إعادة الهيكلة الصناعية التى شرع فيها فى خلال فترة الثمانينيات كانت قائمة فى بعض الجوانب على نقل مواقع المؤسسات، غير أنها لم تحقق الهدف المنشود.

وربما مع نهاية سنة ٢٠٠٠م وبداية ألفية جديدة (ثالثة) يمكن القيام بنقل عدد كبير من مناصب الشغل خارج كبريات المدن الشمالية وعدد أكبر منه فى السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة التى ينبغى أن تعيد النظر فى التوزيع الديمغرافى لما يربو عن مليون نسمة فى المناطق التلية[٢١]. لكن المهم هو أن الإصلاحات الاقتصادية يمكن أن تخفف الصعوبات المرتبطة بالاقتصاد وأن تخلق مناخا أفضل للتنمية؛ لأن القضاء على الاختلالات مرتبط بالنجاح فى المسار التنموى، فى حين أن نجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية يقاس بمقدار ما تهيئه الدولة من مجال أحسن لتحقيق هذه التنمية على المديين المتوسط والبعيد.

ثانيا : مراحل تسيير القطاع العام الصناعى بالجزائر ١٩٦٢-١٩٩٥م

ويشتمل على ما يأتى:

١ – مرحلة التسيير الذاتى:

لقد تقرر منذ مؤتمر طرابلس سنة ١٩٦٢م إنشاء صناعات أساسية، وإقامة تكامل وتناسق بين مجالى الزراعة والصناعة، والاعتماد على الدولة بوصفها

مسئولة عنهما. لكن الاقتصاد الجزائرى كان شبه مدمر؛ إذ إن ٩٠٪ من العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة كانوا من المعمرين والأجانب، وعند نيل الاستقلال غادر هؤلاء مناصبهم تاركين وراءهم مؤسسات ومزارع وإدارات مهملة[٢٢]. ومن ثم كان على الدولة أن تتبع إجراءات اقتصادية مناسبة لتلك الظروف، كما أن القطاع الخاص يكاد لا نلمحه، فلا وجود لمقاولين ولا رأسماليين ولا تقنيين وطنيين[٢٣]. ومن أهم الإجراءات التى اتبعتها الجزائر هى فتح المجال لتنظيم الفلاحين والعمال فى تعاونيات وجمعيات، وهذا للحفاظ على سير المؤسسات الزراعية والصناعية من جهة، وصنع جدار يمنع البورجوازية العقارية والتجارية والصناعية من الزحف وسط نفوذها إلى المؤسسات من جهة أخرى.

ومن ثم ففكرة التسيير الذاتى لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنما كانت استجابة لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، فرضت العمل بهذا النمط.

وهكذا انتهجت الدولة أسلوب التسيير الذاتى، بهدف تسيير شئون البلاد الاقتصادية، وبهدف إرساء نظام اجتماعى جديد، لكن سرعان ما اصطدم فى أرضية الواقع بوجود تناقض لهذا الأسلوب فى وجود ازدواجية فى سلطة التسيير، تتمثل فى رئيس تنتخبه الجمعية العامة للعمال ومدير تعينه الدولة؛ إذ تعود لهذا الأخير عمليا سلطة اتخاذ القرارات، وفقا للصلاحيات المسندة إليه؛ كتجهيز هذه الجمعيات وإقراضها وتسويق منتجاتها؛ وهو الشىء الذى جعل من تنظيم التسيير الذاتى الذى اتخذ فى بادئ الأمر بوصفه مذهبا اجتماعيا ذا مغزى اقتصادى وبوصفه رمزاً سياسيا، يتحول إلى شكل لتنظيم تلك الصراعات التى عرفها جهاز الحكم[٢٤]. وأثر هذه الصراعات لم يُدم منهاج التسيير الذاتى طويلا.

٢ – مرحلة التسيير الاشتراكى للمؤسسات:

فى بداية سنة ١٩٧١م وضعت الدولة تنظيما جديدا للمؤسسات تمثل فى التسيير الاشتراكى الذى يبحث فى إيجاد الوفاق بين إطارات التسيير وممثلى العمال، وهذا التنظيم ليس مجرد إصلاح بل هو مرحلة جديدة للثورة الاقتصادية والاجتماعية، هو كذلك حل ناجح للقضاء على كل تفكير فى السيطرة البيروقراطية والتكنوقراطية، كما جاء فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات؛" بما أن أساس النظام الاشتراكى هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فإنه من غير المنطقى ألا يكون عمال الشركات طرفا مهما فى تسييرها ومراقبتها، ومن ثم أصبح العامل يتمتع بصفة المسير المُنْتج"[٢٥].

ويمارس العامل تلك النشاطات داخل مجلس عمال منتخب لا تنحصر مهامه فى مراقبة نشاط المؤسسة فى المظاهر التقنية فحسب، بل تتخذ بعدا سياسيا. لكن فى حقيقة الأمر نجد المصنع الجزائرى التابع لملكية الدولة أراد أن يسير بوصفه مجالاً لاندماج التكوين والمنتج المسير لمجتمعه، ولكن ليس مستقلا عن الدولة التى تؤطر الحركة النقابية.

فقد جاء فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات "أن إنشاء مشاركة العمال فى تسيير المؤسسات الاشتراكية، ووضعها على هذا النحو، يشكل مدرسة للتكوين السياسى والاقتصادى والاجتماعى للجماهير الكادحة، يستمد منها العمال المعلومات التى ترقى شعورها بالمسئوليات"[٢٦].

لكن نجد أن نقابة العمال التى أصبحت بين المطرقة والسندان، بحيث لا يمكنها أن تتبنى موقفا نقابيا مطلبيا، يضعها فى حالة غير شرعية نحو التسيير الاشتراكى للمؤسسات، ومن جهة أخرى تحاول أن تتطابق مع فكرة التسيير الاشتراكى للمؤسسات بالابتعاد عن العمال لتكون مجرد ناقلة للمعلومات. وهكذا يتضح لنا أن إعطاء العامل صفة المنتج المسير هو الوسيلة إلى إخماد

الإضرابات والصراعات والتوترات العمالية، ومن ثم تحويل الموقف المطلبى إلى موقف تعبوى سياسى. ولكن هذا لم يدم طويلا؛ إذ إن العمال تراجعوا عن هذا الأسلوب وعرفوه على حقيقته، وهو أنه جاء فقط من أجل تعزيز الحراكية المهنية "socio-professionelle" الموجودة سابقا فى المصنع، ومن ثم تشارك فى تقليص كل استقلالية "للطبقة العاملة" فى وحدة الإنتاج[٢٧].

إن ما غير هذه المؤسسات الصناعية إلى GSE، وما جعلها تعيش أزمة خانقة كما هى عليه الآن هو ما يأتى:

أ – الجهاز المركزى للوصاية المفروضة على المؤسسة الصناعية الجزائرية؛ إذ "إن المركزية والوصاية نظامان مرتبطان ببعضهما، ويمكن عدهما وجهين لعملة واحدة. فإذا كانت المركزية تعنى اتخاذ القرارات من أعلى الهرم التنظيمى، ولا يجوز لرؤساء العمال اتخاذ القرارات إلا بالرجوع إلى السلطة العليا؛ فإن الوصاية أيضا هى نوع من المركزية؛ إذ إن مدير المؤسسة لا يستطيع أن يتخذ القرارات اللازمة إلا بالرجوع إلى الوزارة"[٢٨].

ب – الميزة التى تتصف بها المؤسسات الجزائرية هى البعد الاجتماعى المتمثل فيما تقدمه من خدمات؛ مثل توفير مطعم بأسعار مدعمة، وإقامة شركة نقل مجانية.

ج – الصعوبات التى عرفها الاقتصاد الوطنى، خاصة ما تعلق بهذه المؤسسات التى عرفت مشاكل عدة منها:

– تراكم الديون وتضخم العاملين.

– ندرة قطاع الغيار والمواد الأولية.

– تراجع فى معدلات الاستخدام للطاقة الإنتاجية وهبوط مستويات الإنتاج.[٢٩]

وقد اتضحت معالم الصدمة الاقتصادية فى المؤسسات العمومية، خاصة بعد هبوط أسعار النفط، والشكل الذى أوجده نظام التخطيط المركزى؛ إذ لا يوجد توازن بين الأسعار المحددة مركزيا والتكاليف الحقيقية، وهى فى الأغلب أسعار أقل من الأسعار التوازنية، نظرا لخصوصية السوق الوطنية التى تتميز بندرة السلع؛ وهو ما يؤدى إلى المضاربة والتهريب ... إلخ. وأصبح هناك اقتصاد مواز (السوق السوداء).

من هنا نستنتج أن هذه المؤسسات العمومية تبيع السلع بأقل من قيمتها المتداولة فى السوق، ومن ثم تسجل عجزا ماليا، يستلزم بالضرورة على المؤسسة الاقتراض من البنك المركزى الذى أصدر نقوداً لتمويل السوق المتوازية، ولتشكيل مداخيل للمضاربين فى هذه السوق.(٣٠)

من ثم جنى الخواص والمضاربون أرباحا سريعة على حساب المؤسسات العمومية المقيدة بتعليمات الخطة المركزية.

٣ – مرحلة إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسة:

يمكن تقسيمها إلى عناصر، كما يأتى:

أ – مرحلة إعادة الهيكلة:

تمتد ما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٨م، وتمثل بداية الإصلاحات، خاصة مع المخطط الخماسى الأول الممتد بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٤م، المتعلق بتسيير الاقتصاد الوطنى والمؤسسة العامة بصورة خاصة، وكذلك مع المخطط الخماسى الثانى الممتد بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٩م، الذى أحست خلاله الجزائر بانتكاسة اقتصادية حقيقية، نتيجة ما يأتى:

– التدنى الصارخ فى أسعار البترول.

- اعتياد المؤسسات العامة التواكل على خزينة الدولة التى عرفت أول عجز لها عام ١٩٨٣م[٣١].

ونتيجة لهذه الآثار السلبية ماليا واقتصاديا على البلاد والمؤسسات، بدأت التصورات تتغير نحو الخروج التدريجى للدولة من الحياة الاقتصادية[٣٢].

ومن ثم وجب الانتقال إلى أسلوب تنظيمى جديد، كان نتيجة ما يأتى:

- عدم إمكان الاستثمار فى تسيير الشركات الوطنية الكبيرة الحجم.

- ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار، وكذا للمستثمر الأجنبى، كل ذلك من أجل تأمين الحد الأدنى - على الأقل - من الفعالية فى التنظيم والتسيير والتخطيط، نظرا لحجم هذه المؤسسات الكبيرة. "إن النتائج السيئة التى حققتها الشركات الوطنية تحت إدارة التخطيط المركزى المطبق آنذاك، جعلت الميزان التجارى فى تدهور مستمر، نتيجة الواردات بصورة سريعة. هذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة حاجيات المؤسسات العمومية إلى المواد الأولية، وقطع الغيار، وزيادة الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج. هذه الوضعية دفعت الحكومات المتعاقبة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتلبية التزاماتها، ومواصلة التنمية لتحقيق الأهداف المسطرة"[٣٣].

يضاف إلى كل ذلك أن التوجه الجديد للتوزيع المتوازى للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر الوطن أصبح يستلزم معالجة ظواهر التناقض القائم على وجود تفاوت جهوى حاد بين مناطق مدن الشمال ومدن المناطق الأخرى. ومن ذلك اتضح أن ظاهرة اللامركزية فى تسيير هذه المؤسسات؛ برغم فوائدها فى التوجيه المباشر فى النشاطات الإنمائية ضمن تقديم أولويات التنمية العاجلة على الربح السريع، جعلت المؤسسة الاقتصادية تسير وراء

تدخلات الوصاية، لتبرر عن صدق أحيانا، أو عدمه أحيانا أخرى، ضعف تحكمها فى التسيير، وثقل عبء العجز المالى الذى يتراكم على كاهلها.[٣٤]

ومن أهداف إعادة هيكلة المؤسسات ما يأتى:

- تفكيك الشركات إلى مؤسسات صغيرة الحجم.
- زيادة فعالية أهداف الإنتاج والنقل والتسويق، وزيادة استعمال طاقات الإنتاج، بزيادة إنتاجية العمل وارتفاع إنتاج المؤسسات.
- تساعد إعادة الهيكلة للمؤسسات بشكل عام على دعم الإدارة المخططة للاقتصاد.
- زيادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، عن طريق تنظيم أفضل للقرارات.
- تساعد إعادة هيكلة المؤسسات على تطبيق أفضل للتسيير الاشتراكى للمؤسسات.
- يجب أن يكون دعم الطاقات الوطنية للدراسات الهندسية وللتجهيز هدفا واضحا لإعادة هيكلة المؤسسات ولتنظيم الجهات المسئولة عنها.
- إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية والتجارية، يجب أن تكون الفرصة لإقامة وسائل التسيير اللازمة من أجل نموذج استهلاكى للأسر[٣٥].

ب – مرحلة استقلالية المؤسسات:

لم تحقق الإصلاحات الهيكلية والتغيرات التنظيمية التى مست المؤسسات العمومية الاقتصادية فى بداية الثمانينيات أهدافها المرجوة، بل زاد سوء تسييرها من طرف أشخاص غير مؤهلين؛ إذ غالبا ما يختارون على أساس معايير سياسية فقط[٣٦].

وقد اتضح فشل هذه المؤسسات جليا فـــى تـــصريح (خطـــاب) رئـــيس الجمهورية آنذاك عام ١٩٨٦م، حين انتقد بشدة مـــسيرى هـــذه المؤســـسات، واتهمهم بالعيش خارج الواقع الجزائرى، مركزا في الوقت نفـــسه علـــى دور القطاع الخاص وفعاليته وتلبيته حاجات المواطنين(٣٧).

ومن ثم، فإن مختلف الإصلاحات الهيكليـــة التـــى طـــرأت علـــى هـــذه المؤسسات لم تجد نفعا؛ إذ فشلت فى تحسين المردوديـــة وتحقيـــق الفعاليـــة الاقتصادية؛ وهو مما أجبر متخذى القرار تحت ضغط الهيئات المالية الدولية ونداء المسيرين إلى إعادة النظر فى هذا الوضع السيئ ومحاولة تـــصحيحه؛ لأنه أثر سلبا فى معيشة المواطنين وفى نمو الاقتصاد الوطنى.

وبالفعل، تم تطبيق هذا التصور الجديد المتمثل فى استقلالية المؤســـسات العمومية الاقتصادية سنة ١٩٨٨م؛ إذ تم وضع معايير يعتمد عليها فى عملية تقرير متى تدخل المؤسسة فعلا إلى مرحلة الاستقلالية، وكـــذلك تـــم وضـــع الهياكل التى تسهل عملية تسيير المؤسسات فى ظل هذه المرحلة. وبمجرد أن تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية، مؤسسة مستقلة، يمكن أن يطبق عليهـــا القانون التجارى، وتعامل على أساس القوانين الاقتصادية والماليـــة؛ أى أنهـــا معرضة للتصفية فى حالة عجزها.(٣٨)

يعنى مفهوم الاستقلالية "حرية تصرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها فـــى تسيير مهامها وأنشطتها المختلفة، وبالأسلوب الذى يمكنها من تحقيـــق نتـــائج إيجابية وفقا لقوانين وقواعد تخصها"(٣٩)؛ وهذا يعنى التحرر من كل التدخلات المختلفة للسلطات الوصائية.

يبدو مما سبق أنه على الرغم من أن الاســـتقلالية تعنـــى حريـــة اتخـــاذ القرارات والإجراءات التى تتلاءم مع ظروف السوق وتطوير الاستثمار فـــى تحسين تنظيم المؤسسة؛ فإن هذا المفهوم ليس مطلقا؛ أى أن المؤسسة تتعامل

مع أطراف فـــى المؤســـسات الإنتاجيـــة الأخـــرى (البنـــوك، والمـــوردين، والمستهلكين، ومراكز البحث العلمى والتكنولوچى).[٤٠]

مبادئ استقلالية المؤسسات:

يعد مبدأ الاستقلالية المركز الأول والرئيس فى الإصـــلاح الاقتـــصادى الجديد. وحتى تتحقق أهداف هذا المبـــدأ يجـــب مـــنح المؤســـسة العموميـــة الاقتصادية الاستقلالية نحو محيطها، خصوصا تجـــاه الوصـــاية والأجهـــزة الإدارية الأخرى.[٤١]

وقد استند المشرع إلى أسس نوجزها فيما يأتى:

الأساس القانونى:

يتمثل فى إضفاء الشخصية القانونية والمعنوية علـــى تلـــك المؤســـسات، ويكسبها الحقوق وتحمل الالتزامات، ولذلك فإن هذا الـــسند القـــانونى يـــدعم استقلالية المؤسسة، من حيث وجود ذمة مالية مستقلة، والتمتع بأهلية قانونيـــة كاملة.[٤٢]

الأساس الإدارى:

هو دعم مشروع استقلالية المؤسسات، بعدم التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للمؤسسات. وفى هذا ورد النص على نظام التسيير الضمنى، كما تـــم استبعاد الأنظمة القائمة فى مجال الرقابة والشعبية.[٤٣]

الأساس الاقتصادى:

هو أن تنظيم الاقتصاد الوطنى يقوم على أسس من أهمها إقامة منظومـــة وطنية تخطيطية تستند إلى قواعد تنظيمية جديدة بالاعتماد علـــى القـــرارات الإدارية. ومن ثم فإن الأساس الاقتصادى لاســـتقلالية المؤســـسة العموميـــة الاقتصادية يكمن فى ضبط الوتيرة الاقتصادية التى تحافظ علـــى خـــصائص

التخطيط الاشتراكى، خاصة طابعه الإلزامى، على أن تُمنح المؤسسة مزيداً من السلطات والصلاحيات فى المجال الاقتصادى، تماشيا مع طبيعتها ودورها. كما أن المؤسسة العمومية الاقتصادية تلتزم باحترام القواعد الواردة فى المنظومة الوطنية للتخطيط.(٤٤)

أهداف استقلالية المؤسسات:

الهدف من هذه الإجراءات ما يأتى:

- وضع ميكانيزمات تمكنها من تحقيق الفعالية فى المؤسسات الاقتصادية وترقية الصادرات التى تتطلب مجهودات لصناعة منتوجات ذات جودة عالية، لإيجاد مكانة لها فى السوق.
- تلبية احتياجات السوق إلى الحد الأقصى، أو تعويض الواردات بكيفية ملائمة(٤٥).
- المحافظة على القدرة الشرائية للسكان، من خلال تطوير الأجور والأسعار المرتبطة بمستوى الإنتاج(٤٦).
- القضاء على الظواهر المرضية التى تشهدها المؤسسات؛ كاللامبالاة والمحسوبية(٤٧).

ويمكن استخلاص أهم الأهداف من خلال هذا الإجراء:

- تحقيق الفعالية والنجاعة الاقتصادية.
- تحقيق المردودية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- تشجيع العلاقة التعاقدية للمؤسسة، وتحديد المسئوليات، وتشجيع المبادرات.

وعموما فإن استقلالية المؤسسات العمومية تعانى مما يأتى:

- غياب تصور سليم لكيفية الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد يعتمد على منطق سوق العرض والطلب، إضافة إلى مشكلات أخرى تتمثل فيما يأتى:

- الاحتكار السائد لاقتصاد يعانى من ندرة دائمة.

- غياب هياكل قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، سواء على الأمد القصير، أو من خلال اقتراح حلول للمشاكل يمكن أن تظهر مستقبلا.

- غياب هياكل لجمع المعطيات وتحليلها، بدونها لا يمكن تصور اتخاذ قرارات سليمة لوضع يتميز بالتعقيد وسرعة التغيير(٤٨). ولذلك فإن هذه المشاكل عرفت تطبيق فكرة الاستقلالية؛ وهو مما جعل الجزائر تدخل فى حلقة مفرغة من الصعب الخروج منها.

والمؤسسات المالية من جهتها تعلن أن الجزائر لم تدخل بطريقة جدية فى اقتصاد السوق، من ثم لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض.

أما من وجهة نظر الجزائر، فإن الوضع المالى للدولة فى تأزم لم يسمح لها بالتكفل بالآثار السلبية التى تنتج عن التسريع فى دخول اقتصاد السوق(٤٩).

٤ – مرحلة الخوصصة:

لقد اقترن هذا المفهوم فى الأدبيات الاقتصادية بمفاهيم أخرى، ظهرت فى القرن التاسع عشر؛ منه القضاء على الاحتكار "Dérégulation"، واقتصادات العرض "Suffly-side economic"(٥٠).

مفهوم الخوصصة:

الخوصصة تعنى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية، وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام. وتتم عملية البيع بأساليب عدة، هى فى مجملها

مطروحة عمليا، خصوصا إذا كانت الدولة ستحصل على القيمة الحقيقية للأصل المبيع[٥١]. وقبل تحديد معنى المفهوم لدى بعض المفكرين، لنعطيه أولا معناه الإبستيمولوچى.

أ – تحليل الخوصصة إبستيمولوچيا:

يعد فهم المصطلح واستيعابه أمرا ضروريا لمعرفة أبعاده وتحديدها، وكذلك الخلفية التاريخية لبروزه.

يبدو مفهوم "التخاصية" بشكله الحالى من المفاهيم الحديثة التى ظهرت فى الأدبيات الاقتصادية، خاصة فى المعاجم الغربية أول مرة عام ١٩٨٣م، وكانت من أكثر المصطلحات المتداولة حديثا فى السياسة الاقتصادية.

ونظرا لذلك يعترى المفهوم نوع من الغموض، فلم يُتفق حتى الآن على اختيار مفهوم موحد عربى للمصطلح (Privatization) لتقابله كلمة من المصطلحات المرادفة له؛ مثل تخصيصية وخصخصة والخاصية. و"الخوصصة" تستعمل فى المغرب العربى، وفى تونس يستخدم مصطلح "التفويت" للدلالة على نقل الملكية من حال عام إلى آخر خاص.

وعلى الرغم من أن الخصخصة والتخاصية والتخصيص أكثر انتشارا فى الأدبيات الاقتصادية؛ فإن السائد هو الخصخصة؛ يقول أحدهم: "لقد انتهى الصراع السياسى الصارخ فى إطار ما يسمى بالحرب الباردة... وفتح مجال الصراع الاقتصادى، وتقدمت اليوم موضوعات الاقتصاد على موضوعات السياسة، ومن أبرز سمات هذا التحول هو البحث عن دور جديد للدولة فى الحياة الاقتصادية. وقد تضمن التفكير الجديد طرح رؤية جذرية لمفهوم اقتصادات السوق والحرية الاقتصادية... فبرزت الخصخصة بوصفها تعبيراً مباشراً وعمليا لهذه الرؤية، وزاد إيمان هذه البلدان بضرورة الأخذ بنهج الخصخصة"[٥٢].

وتعرف الخوصصة فى الجزائر بأنها "القيام بمعاملات تجارية تتجسد فى تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية فى مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأس مالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص، وذلك بوساطة صيغ تعاقدية، يجب أن تحدد كيفيات تحويل التسيير وممارسة شروطه" (٥٣).

كما أشار عبد الرحمن مبتول (أحد المختصين فى الجزائر) بأن هناك عدة تعاريف للخوصصة، ولكنها عموما تشترك فى معيار الملكية التى تنتقل من الطابع الجماعى العام إلى الطابع الفردى الخاص. والخوصصة فى مفهومها النظرى والتقنى هى الحالة التى تتنازل فيها الدولة عن مؤسسات القطاع العام التى تملكها، سواء جملة أو بكتلة من الأسهم لصالح مستثمرين خواص(٥٤).

وقد تبنت الجزائر هذه العملية على أساس أن القطاع الخاص هو الذى سوف يحل المشاكل، ويخفف الأعباء المالية التى تتحملها الحكومة، من حيث تمويل المشاريع العامة، ومواجهة الخسائر التى تتعرض لها، ويعيد للأذهان أيديولوجية المنافسة.(٥٥) ومن ثم يمكن تعريف الخوصصة بأنها: "نقل ملكية المؤسسات العمومية وإداراتها من القطاع العمومى إلى القطاع الخاص".

ب – مبررات الخوصصة:

إن اختيار الجزائر للخوصصة لم يكن تلقائيا، ولا يمثل شكل الإصلاحات بقدر ما يمثل ضرورة اقتصادية فرضتها جملة من العراقيل والصعوبات التى تلقاها القطاع العام، ومن بينها:

- ضعف القدرة الإنتاجية وعبء نوعية الإنتاج.
- الديون الخارجية والعجز فى الميزانية.
- سوء التسيير ...

ولذلك فإن اختيار الدولة لهذه العملية له مبررات نذكر منها:

- اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة لطبيعتها؛ إذ ارتفعت المصروفات الإدارية، بسبب زيادة العمال فوق الحاجة؛ وهو مما أدى إلى انخفاض كفاءتها.
- أن عملية خوصصة المؤسسات العمومية ستؤدى إلى تخفيض العجز المتكرر فى ميزانية الدولة، ومن ثم ضمان عائدات أساسية لخزينة الدولة، عن طريق بيع أموال المؤسسات العمومية.
- المؤسسات الخاصة تعمل بفعالية أكثر من المؤسسات العمومية؛ وهو ما يسمح بوفرة الموارد، وتحقيق معدل اقتصادى مرتفع.
- عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف المقرر إنجازها من طرف المؤسسات العمومية، والخلل فى بنية رأس المال، ومصدره الديون الخارجية التى تلتزم بها المؤسسات العمومية، بطلب من الحكومة.
- أن عملية الخوصصة تساعد على التحرر الاقتصادى والمالى، كما تساعد على إصلاح سوق الأسهم.
- هناك من يُجمع على أن الخوصصة تساعد على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أكثر من احتكار الدولة وتسييرها للمؤسسات العمومية.

ج – آثار الخوصصة:

من المعروف أن كل الإجراءات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، يترتب عليها آثار ونتائج معينة، إما إيجابية وإما سلبية. وكما هى الحال بالنسبة لعملية الخوصصة، خلقت هذه العملية آثارا نذكر منها ما يأتى:

- أن الخوصصة تعنى دخول اقتصاد السوق بصفة كاملة، خاصة فى ميدان الأسعار؛ إذ يصبح السوق هو المحدد الوحيد لها.
- أن عملية الخوصصة لها مخاطر اقتصادية مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى سابقا عند تبنيه عملية الخوصصة؛ إذ كانت الدعوة مضللة؛ لأن بعض العاملين فى القطاع سيسعون إلى تخريبه حتى يباع، ومن ثم يحصلون عليه بأثمان رخيصة. إذن الدعوة إلى الخوصصة قد تنشئ جوانب من الترقب والتوقع بأن مال هذا القطاع ومكانه سيئول إلى الزوال.
- أن للخوصصة آثاراً من الناحية السياسية؛ تتمثل فى فقدان الدولة جزءاً من السيطرة على النشاط الاقتصادى، نتيجة كثرة المنتجين الخواص وسيطرتهم على السوق.
- من الناحية الاجتماعية ستؤدى عملية الخوصصة إلى عمليات واسعة لتسريح العمال بشتى أنواعه. وهذا هو الأثر البالغ الذى تحدثه هذه العمليات نتيجة لسياسة العمالة السابقة التى كانت لا تراعى المعايير الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت مؤسساتنا فى معظمها تضم عمالة تفوق طاقات المؤسسة، ومن ثم جاءت الخوصصة لإعادة تكييف المؤسسات ووضعها على أسس اقتصادية سليمة، وذلك لمواجهة المنافسة الأجنبية(٥٦).

ويمكن القول إن عملية الخوصصة بصفة عامة تنطوى على طائفة من الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما أنها تنطوى على أهداف ومصالح متضاربة، وتجعل إجراء المفاضلات أمرا لا مفر منه فى كثير من الأحيان.

٥ – اقتصاد السوق:

من خلال ما سبق ذكره عن استقلالية المؤسسات وعملية الخوصصة، يجب أن نتعرض لعنصر مهم هو الأساس والمرجع للعنصرين، ونتساءل عن ماهية اقتصاد السوق؟

يرتبط نظام اقتصاد السوق بالرأسمالية وبالحرية الاقتصادية والتجارية. ويرى الدارسون عموما أن أى اقتصاد حر – باستثناء الاقتصاد المخطط – يضم أربع أسواق هى:(٥٧)

أ – سوق البضائع والسلع والخدمات: ويتم فيها تبادل السلع مثل الأغذية والخدمات.

ب – سوق العمل: وهى التى يعرض فيها العمال قوة عملهم من جهة، وتطلب الشركات والمؤسسات وأرباب العمل تلك القوة العاملة من جهة أخرى.

ج – السوق المالية: وهى سوق للتبادل وصرف العملات حسب أسعارها فى البنوك.

د – سوق الأسهم والسندات: وهى السوق التى يتم فيها تبادل السندات والأسهم؛ أى عرضها للبيع والشراء فى مكان خاص يسمى البورصة.

ويعتمد نظام اقتصاد السوق على استخدام الموارد الاقتصادية وفق التصرفات الفردية ومصالحها الخاصة، بدون تنسيق إدارى للوحدات أو المؤسسات الاقتصادية أو التخطيط المسبق لها، فى حين يبقى النشاط الحكومى محصورا ومحددا فى أدنى ما يمكن(٥٨).

ومن ثم نستطيع تلخيص بعض مميزات اقتصاد السوق من خلال الخصائص الآتية:

أ – الحرية الاقتصادية؛ أى عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، خاصة فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والعمل، ويبقى دورها مقيدا بتوفير الشروط الملائمة للاستقرار الاقتصادى الكلى والحفاظ على الأمن.

ب – تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادى؛ بمعنى تحقيق المصلحة الخاصة والفردية لأرباب العمل، بحيث يلعب دور الربح المحرك للنشاط الاقتصادى.

ج – سيطرة نظام السوق والأسعار؛ أى يتم التبادل على أساس قيمة السلعة أو الخدمة وتلاقى العرض والطلب فى السوق.

د – انفصال عمل الإدارة عن رأس المال؛ أى انفصال الإنتاج عن أصحاب رءوس الأموال الذين لا دخل لهم فى التسيير؛ إذ يكلفون أشخاصا – مكلفين بالتسيير – للقيام بهذه المهمة(٥٩).

وإذا كان الأمر كذلك، كما أشرنا سابقا فى عنصر الخوصصة؛ فإن التطبيق الفعلى لاقتصاد السوق واعتماد الخوصصة بوصفها آلية أساسية وجوهرية فيه، لم يكن من السهل التحكم فيها وفى أدواتها؛ إذ فى الفترة ما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٦م، وهى الفترة التى منحت فيها الاستقلالية القانونية والمالية بصفة تدريجية لكل المؤسسات العمومية، وترافقت مع برنامج التطهير المالى (كما يرى أرسلان شيخاوى الذى يشير إلى أنه لن يكون للسلطات فى هذه الفترة نظرة واضحة)، واستراتيجية الخوصصة على المديين القريب والبعيد، ولم يكن هناك دراسة حقيقية وواقعية أجرتها مكاتب مختصة وطنية أو أجنبية؛ لأن الإدارة لا يمكنها القيام بذلك، وعدم التحكم فى أدوات الخوصصة؛ كل ذلك أدى إلى تطهير نحو ٢٤٩ مؤسسة كلفت الجزائر من سنة ١٩٩٤م إلى ١٩٩٩م أكثر من ٨٠٠ مليار دينار وألف مليار حسب رأى حرشاوى عبد الكريم وزير المالية السابق فى ظرف يفوق ١١ سنة؛ وهو مما أدى بالطبع إلى تسريح أكثر من ٥٠٠ ألف عامل(٦٠).

كما أظهرت إحصائية أخيرة للديوان الوطنى للإحصاء أن أجور سنة ١٩٩٥م بينت أن ٨٤,٥٩٪ من الأجراء يتلقون أقل من ١٠ آلاف دينار

جزائرى، ولم يتغير هذا الرقم كثيرا عندما أضيفت نسبة ١٠ ٪ للزيادة من الأجور خلال شهر إبريل فى الثلاثية من السنة نفسها[٦١]. ومن ثم فهكذا تتم الاستقلالية وإعادة الهيكلة والخصخصة، وتأتى العولمة فيما بعد لتبتلع الكل، مصداقا للقول المشهور: "يداك أوكتا وفوك نفخ".

تعليق:

إذا عددنا التكنولوچيا وسيلة للتنمية، فإنها لا تنحصر فى الأداة، بل هى كل الوسائل والإمكانات ذات القيمة الاقتصادية، وكل أشكال المعرفة والعلم والأطر الفنية المتخصصة. كما أن التغيرات السريعة لمجتمعنا ترتبط وتعتمد، إلى حد كبير، على تطور تقنيات جديدة للمعيشة. فالتقدم التكنولوچى يسير باستمرار فى الاتجاه نفسه. وهذا يمكننا من تتبع تأثيراته المستمرة فترات طويلة؛ ومن ثم فإن أية مشاريع يراد لها أن تنجز لابد من اعتمادها على التكنولوچيا، ومحاولة تجنب الصعوبات المتعددة لإنجازها، خاصة أننا نرى أن الدولة فى أغلب الأحوال لم تستطع الحد من المشاكل الاقتصادية؛ وهو مما يضطرها إلى اللجوء إلى عملية الجدولة أو الاعتماد على الواردات، على نحو يزيد الوضع تعقيدا، ومن ثم تبرر ظاهرة تسريح العمال بوصفها نتيجة لعجز المؤسسات عن تسديد أجورهم، بسبب انخفاض المردودية والإنتاجية.

الهوامش:

١ – ج.ج.د.ش: وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية: الجزائـــر غـــدا، د.م.ج، الجزائر ١٩٩٥م، ص ص ٢١٦-٢١٧.

٢ – عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية فى التنمية والتخطيط (٦٢-١٩٨٠م) د.م.ج. الجزائر ١٩٨٢م، ص ٢٦.

٣ – محمد بو مخلوف: اليد العاملة الريفية فى الـــصناعة الجزائـــر، د.م.ج، الجزائر، ص ١٨٨.

٤ – محمد سعيد أوكيل وآخرون: "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية"، جامعة الجزائر، ١٩٩٥م، ص ١٨٠.

٥ – المرجع السابق، ص ٣٢.

٦ – المرجع السابق، ص ٣٥٠.

٧ – محمد بو مخلوف: اليد العاملة الريفية فى الصناعة الجزائرية، مرجـــع سابق، ص ١٨٦.

٨ – أحمد هنى: اقتصاد الجزائر المستقلة، د.م.ج، الجزائر ١٩٩١م، ص ٦.

٩ – محمد عشوى: أسس علم النفس الصناعى التنظيمى، المؤسسة الوطنيـــة للكتاب، الجزائر، ١٩٩٢م، ص ٢٣٥.

١٠ – المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ص ٧١.

١١ – وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر، مرجع سابق، ص ٢١٧.

١٢ – الدليل الاقتصادى والاجتماعى، دليل الجزائر، الجزائـــر ١٩٨٩م، ص ٧٢.

١٣ – المرجع السابق، ص ٧٣.

١٤ – المرجع السابق، ص ٦٨.

١٥ – وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية: مرجع سابق، ص ٢١٨.

١٦ – المرجع السابق، ص٢١٩.

١٧–١٨–١٩– المرجع السابق، ص ص ٢٢٠–٢٢١.

٢٠–٢١– المرجع السابق، ص ص ٢٢٠–٢٢٣.

٢٢ – محمد سعيد أوكيل وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢٣ – أحمد عكاش : الاستقلالية والديمقراطية، المجلة الجزائرية للعمل، عدد ٢٠، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ٣.

٢٤– محمد الطاهر درويش: استراتيجية التنمية الوطنية الأولى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، ١٩٨٨م.

٢٥– محمد سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦.

٢٦– الجريدة الرسمية الصادرة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١م، عدد ١٠١.

27- Mohamed Mebtoul. "Discipline d'Usine Productivité et Societé en Algerie" – Alger: ed. OPU. Alger,1986.

٢٨ – حسان الجلالى: التنظيم غير الرسمى للمؤسسات الصناعية، د.م.ج، الجزائر، ١٩٨٨م، ص ص ٣٦ و٣٧.

٢٩ – عبد العزيز شرابى: المؤسسة العمومية فى الجزائر بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد ٤، ص ٢٢.

٣٠ – المرجع السابق، ص ص ٢٠ و ٢١.

٣١ – محمد سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٣.

٣٢ – حميد خروف: التصنيع وأثره على تغيير القيم لدى العمال الصناعيين مناصل زراعى، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ١٩٨٧/٨٦م، ص ٨٦.

٣٣ – محمد سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٣.

٣٤ – محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها فى الجزائر، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩٩م، ص ٢٦٠.

٣٥ – عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية فى التنمية والتخطيط (٦٢-١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٣٦- محمد سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٨.

٣٧ – المرجع السابق، ص ٤٠.

٣٨ – المرجع السابق، ص ٥٨.

٣٩ – المرجع السابق، ص ١٩.

٤٠ – المرجع السابق، ص ٢١.

٤١-٤٢- محمد الصغير بعلى: المؤسسات العمومية الاقتصادية فى التشريع الجزائرى، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

٤٣-٤٤ - المرجع السابق، ص ص ٥٨-٦٠.

٤٥-٤٦- إسماعيل عمر باجى: اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم، ديناميكية التنظيم، د م.ج، ١٩٩٦م، ص ١٥٢.

٤٧- محمد الصغير بعلى: المؤسسة العمومية الاقتصادية فى التشريع الجزائرى، مرجع سابق، ص ١٠.

٤٨-٤٩- سعيد أوكيل وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٥٩-٦١.

٥٠ - بوعيشة مبارك: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادى، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد ٨، ١٩٩٧م

٥٠ - سوزان أحمد أبو رية: الخصخصة والبعد الاجتماعى، كتاب الأهرام الاجتماعى، عدد ١٤٢، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٣٨.

٥٢- عبد العزيز سالم بن حبيتور: إدارة عمليات الخصخصة وآثارها فى اقتصاديات الوطن العربى، إدارة الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان ١٩٩٧م، ص ٦.

٥٣ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٤٨، ٨ ربيع الثانى ١٤١٦هـ.

٥٤ - عبد الرحمن مبتول: اقتصاد السوق، الخوصصة ومستقبل المؤسسات العمومية، جريدة الخبر، عدد ٢٢١٨، ١٩٩٧/٣/٢٠م.

٥٥-٥٦- ضياء الموسوى: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية؛ آراء واتجاهات، د.م.ج، الجزائر ١٩٨٨م، ص ص ٢٠-٢١.

٥٧ – المرجع السابق، ص ص ٧٢-٧٤.

58- Ahmed Ben Bitour: L'expérience Algérienne de développement (1962-1991) Collection Carrefour de L'échange.

٥٩- سلوى على سليمان: السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م، ص ٩٣.

٦٠ – على النجار عبد الهادى: دروس فى الاقتصاد السياسى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٧م، ص ١١٥.

٦١ – يومية الخبر، عدد ٢٧٥١، ٢٠٠٠/١/٣م.